تحرك عاجل

غادة جمشير تعتزم التماس الإفراج المبكر عنها

تقضي الناشطة البحرينية في مجال حقوق المرأة وسجينة الرأي غادة جمشير الفترة المتبقية من الحكم الصادر بسجنها لمدة عشرة أشهر، ومن المقرر أن تمثل أمام المحكمة يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وهي تعاني من تدهور حالتها الصحية؛ ولهذا تعتزم التقدم بالتماس للإفراج عنها مبكراً لدواعٍ طبية.

قُبض على **غادة جمشير**، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان معنية بحقوق المرأة، في مطار البحرين الدولي يوم 15 أغسطس/آب 2016، لدى عودتها إلى موطنها البحرين، واقتيدت إلى الحجز. وكانت قد سافرت إلى المملكة المتحدة لتلقي العلاج الطبي، حيث تعاني من التهاب المفاصل الروماتويدي، وهو مرض ينجم عن ضعف المناعة الذاتية، ويتسبب في التهاب مزمن بالمفاصل وأجزاء أخرى من الجسم. وتُحتجز غادة جمشير حالياً في سجن النساء في مدينة عيسى، الواقعة إلى الجنوب من العاصمة المنامة، وهناك تدهورت حالتها الصحية من جراء الأوضاع داخل السجن، والتي تجعلها عرضةً لانتقال عدوى إليها حيث إنها محتجزة برفقة سجينات أخريات يعانين أمراضاً. ومن المقرر أن تمثل غادة جمشير أمام محكمة الاستئناف في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، حيث تعتزم أن تتقدم بطلب للإفراج عنها لدواع طبية، وللسماح لها بقضاء ما تبقى من مدة عقوبتها في خدمة المجتمع.

وتُحاكم غادة جمشير منذ عام 2014 في 10 دعاوى منفصلة بتهمة التشهير، وتتعلق جميعها بنشره تعليقات على حسابها على موقع "تويتر" بشأن ما زُعم أنه فساد في مستشفى الملك حمد الجامعي بجزيرة المحرق، الواقعة شمال شرقي المنامة. وفي 22 يونيو/حزيران 2016، أيَّدت محكمة الاستئناف أحكاماً بسجنها لمدد بلغ مجموعها عشرة أشهر، وذلك في عن أربع قضايا تشهير منفصلة. وقد أمضت من مدة العقوبة ثلاثة أشهر بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2014.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- حثّ السلطات البحرينية على الإفراج عن غادة جمشير فوراً ودون قيد أو شرط، باعتبارها من سجناء الرأي، حيث تُحتجز دونما سبب سوى ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بأن تضمن حصولها على أية عناية طبية تحتاجها؛

AMNESTY INTERNATIONAL

- حثّ السلطات على إلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تجرّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، وعلى ضمان أن يُعامل التشهير باعتباره أمراً يخضع للتقاضي المدني.

ويرجى إرسال المناشدات قبل يوم 15 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 4587 1766 973+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

صندوق بريد: 450 ، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 1284 1753 973+

البريد الإلكتروني: http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 280/14. لمزيد من المعلومات، انظر:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/044/2014/ar/

تحرك عاجل

غادة جمشير تعتزم التماس الإفراج المبكر عنها

معلومات إضافية

ترأس غادة جمشير "لجنة العريضة النسائية"، وهي شبكة من المدافعات البحرينيات عن حقوق الإنسان تناضل من أجل صياغة قوانين للأسرة في البحرين وإصلاح المحاكم الشرعية.

وقد تعرضت غادة جمشير لأشكال شتى من المضايقة والترهيب، بما في ذلك من خلال نظام القضاء الجنائي. ففي عام 2005، وُجهت إليها ثلاث تهم جنائية منفصلة لما زعم عن انتقادها لعدد من قضاة محاكم الأسرة. وفي فبراير/شباط 2005، طالبت "لجنة العريضة النسائية" علانية بإقالة النائب العام، لأنه كان قاضياً سابقاً بإحدى محاكم أمن الدولة. كما دعت إلى إصلاح النيابة العامة، ومحكمة الأسرة، ووضع قانون للأسرة، وإلى أن تسحب البحرين تحفظاتها على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة". وفي إبريل/نيسان 2005، وُجهت إلى غادة جمشير تهمة "إهانة القضاء" فيما يتصل بعرائض ومقالات نشرتها "لجنة العريضة النسائية" بين أكتوبر/تشرين الأول 2002 ويونيو/حزيران 2003. وقد دعا أغلبها إلى إصلاح نظام محاكم الأسرة، وضمان توفير التدريب القانوني الكافي للقضاة المعنيين بتنفيذ قانون الأسرة، ولكنها وجهت أيضاً اتهامات للقضاء بالفساد. وفي يونيو/حزيران 2005، أُسقطت عنها هذه التهم.

وفي 9 سبتمبر/أيلول 2014، استُدعيت غادة جمشير للمثول في اليوم التالي في قسم مكافحة الجرائم الإلكترونية التابع لمديرية التحقيقات الجنائية؛ وذلك للتحقيق معها بشأن ما نشرته من تعليقات عبر حسابها على موقع "تويتر". وفي 15 سبتمبر/أيلول 2014، وجهت النيابة العامة لها تهمة "التشهير عبر موقع تويتر" وأصدرت أمراً بالقبض عليها واحتجازها. وقد رُفعت ضدها 10 قضايا تشهير منفصلة، وتتعلق جميعها بتعليقات نُشرت على حسابها على موقع تويتر، بشأن ما زُعم أنه فساد في مستشفى الملك حمد الجامعي بجزيرة المحرق، الواقعة شمال شرقي المنامة. وقد أفرج عنها في 16 ديسمبر/كانون الأول 2014.

الاسم: غادة جمشير
النوع: أنثى